TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/93
25 October 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**مجلس التجارة والتنمية**
**الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل**
**والميزانية البرنامجية**
**الدورة السادسة والعشرون**
**جنيف، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥**
**البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

## استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتمويلها

دراسة متعمقة عن برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها

أعدتها أمانة الأونكتاد

**قررت الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، في دورتها الرابعة والعشرين، أن تُعرض عليها من الآن فصاعداً، لدى استعراضها السنوي لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد "دراسة متعمقة عن برنامج محدد للتعاون التقني، من شأنها أن تسمح للفرقة العاملة بتقييم البرنامج تقييما أفضل، والايصاء بأعمال متابعة، وتعزيز المزايا النسبية للأونكتاد. وفي الدورة نفسها، قررت أن يكون برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها أول برنامج تتناوله مثل هذه الدراسة المتعمقة.**

## المحتويات

الفقـــرات


| | | |
|---|---|---|
| أولا - | مقدمة | ١ - ٢ |
| ثانيا - | نظرة شاملة على البرنامج | ٣ - ٨ |
| ألف- | تاريخ موجز للبرنامج | ٣ |
| باء - | أهداف البرنامج | ٤ |
| جيم - | هيكل البرنامج وأنشطته | ٥ - ٦ |
| دال - | تمويل البرنامج | ٧ - ٨ |
| ثالثا - | تقييم شامل للبرنامج | ٩ - ٤٦ |
| ألف- | الأساس النظري للبرنامج وتصميمه | ٩ - ١٩ |
| باء - | التنفيذ | ٢٠ - ٣٧ |
| جيم - | النتائج والآثار | ٣٨ - ٤٦ |
| رابعا - | قضايا مختارة | ٤٧ - ٦٣ |
| ألف - | ميزة الأونكتاد النسبية | ٤٨ - ٥٢ |
| باء - | مقومات استدامة البرنامج | ٥ - ٦٠ |
| جيم - | العلاقة مع برامج الأونكتاد الأخرى للتعاون التقني | ٦١ - ٦٣ |
| خامسا - | الدروس المستفادة والتوصيات | ٦٤ - ٧٤ |
| ألف - | الدروس المستفادة | ٦٥ - ٧٢ |
| باء - | التوصيات | ٧٣ - ٧٤ |
| المرفق - | برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها: حالة التنفيذ | |

## أولا - مقدمة

١ - قررت الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، في دورتها الرابعة والعشرين، أن تُعرض عليها من الآن فصاعدا لدى استعراضها السنوي لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد "دراسة متعمقة عن برنامج محدد للتعاون التقني، بحيث تسمح هذه الدراسة للفرقة العاملة بتقييم البرنامج تقييما أفضل، والايصاء بأعمال متابعة، وتعزيز المزايا النسبية للأونكتاد". وفي الدورة نفسها، قررت أن يكون برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها هو أول برنامج تتناوله هذه الدراسة المتعمقة. وتغطي هذه الدراسة برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها[١] بأكمله مع التركيز على المشاريع المنتهية/المستكملة فعلا أو الجارية. ولا تتناول الدراسة تفاصيل محددة تتعلق بآحاد المشاريع وإنما تقيّم بشكل شامل التصميم والتنفيذ والنتائج والتأثير، وتفحص بعض القضايا الرئيسية المرتبطة بالبرنامج. وتستند الدراسة الى تحليل لوثائق المشاريع، والتقارير المختلفة الخاصة بتقييم أداء المشاريع، والاستعراضات الثلاثية، كما تعتمد على نتائج التقييمات الحديثة العهد. وبالاضافة الى ذلك، تم تجميع مدخلات للدراسة من خلال زيارة لموقع أحد المشاريع ولمقر المنظمة الجمركية العالمية في بروكسل، وكذلك من خلال مقابلات مع الموظفين.

٢ - وقامت وحدة تنسيق وتقييم البرامج بإعداد الدراسة تحت مسؤوليتها الخاصة، بالتعاون مع البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة وبالتشاور مع وحدة سياسات التعاون التقني والتنسيق. وعيّن السيد و.ج. أودونل، وهو موظف كبير سابقا بهيئة الجمارك بالولايات المتحدة، خبيرا استشاريا مستقلا للمساهمة بمدخلات موضوعية في الدراسة.

## ثانيا - نظرة شاملة على البرنامج

### ألف - تاريخ موجز للبرنامج

٣ - في أوائل الثمانينات، وضع الأونكتاد برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها بوصفه مجموعة من برامج الحاسوب في جمع وتجهيز احصائيات التجارة الخارجية بشكل دقيق وفي الوقت الملائم، بخصوص مجموعة من بلدان أفريقيا الغربية. ورأى الأونكتاد أن أحد النهج الممكنة لتحقيق ذلك هو جمع البيانات أثناء التخليص الجمركي للبضائع. وقد أسفر تطبيق هذا النهج عن ميزة اضافية هي حوسبة العمليات الجمركية الخاصة بالبضائع وأدى، خلال هذه العمليات وفي كثير من الأحيان، الى تبسيط اجراءات التخليص الجمركي. وبحلول أواخر الثمانينات، أصبح برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها أكبر برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، بلغ عدد البلدان التي تستخدم هذا النظام ٢٩ بلدا، واستهل ٣٩ بلدا آخر الترتيبات الخاصة باستخدامه (انظر المرفق).

### باء - أهداف البرنامج

٤ - تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج فيما يلي: (١) اصلاح عملية التخليص الجمركي من خلال تطبيق اجراءات واضحة والحوسبة، ومن ثم زيادة كفاءة التجارة؛ (٢) زيادة ايرادات الجمارك الى أقصى حد ممكن،

خلال ضمان الإعلان عن جميع البضائع، وضمان دقة حسابات الرسوم/الضرائب واتساقها في جميع أنحاء البلد، وضمان تطبيق الاعفاءات على النحو الواجب؛ (٣) اعداد احصاءات تجارية ومالية يمكن الاعتماد عليها وتصدر في الوقت المناسب، للمساعدة على الادارة الاقتصادية ونشر معايير التجارة الدولية من خلال حوسبة العمليات الجمركية.

## جيم - هيكل البرنامج وأنشطته

٥ - يشكل برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها جزءا من البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة. وهو شامل في طابعه وقوامه ادارة مركزية في جنيف، ومراكز دعم اقليمية/دون اقليمية، ومشاريع قطرية. وتقوم بمهام الادارة المركزية في جنيف وحدتان داخل البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة هما وحدة الأنشطة التنفيذية ووحدة دعم التنمية التقنية. ووحدة الأنشطة التنفيذية مسؤولة عن التخطيط الاستراتيجي وتصميم المشاريع وادارتها، بينما تتولى وحدة دعم التنمية التقنية مسؤولية تطوير البرامج الجاهزة والدعم التقني. وعلاوة على ادارة برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، واسترجاعها تتولى هاتان الوحدتان مسؤولية مجالات أخرى من مجالات عمل البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة. ومنذ منتصف عام ١٩٩٥، توجد أربعة مراكز داعمة اقليمية/دون اقليمية، مركز لأفريقيا الغربية، ومركز لأفريقيا الشرقية والجنوبية، ومركز لمنطقة الكاريبي، ومركز لآسيا والمحيط الهادئ. والمهام الرئيسية للمراكز الداعمة الاقليمية هي: (أ) إعداد المشاريع الوطنية في اطار برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها؛ (ب) تنسيق الاحتياجات من البيانات الاحصائية وتطبيق المعايير الدولية عليها؛ (ج) تنسيق الاجراءات والمستندات؛ (د) المهام الادارية المتعلقة بالتدريب وصيانة البرامج الجاهزة؛ (هـ) رصد ودعم تنفيذ المشاريع الوطنية. ويبيّن الرسم البياني ١ تنظيم المشاريع القطرية.

**الرسم البياني ١**

**تنظيم المشروع**

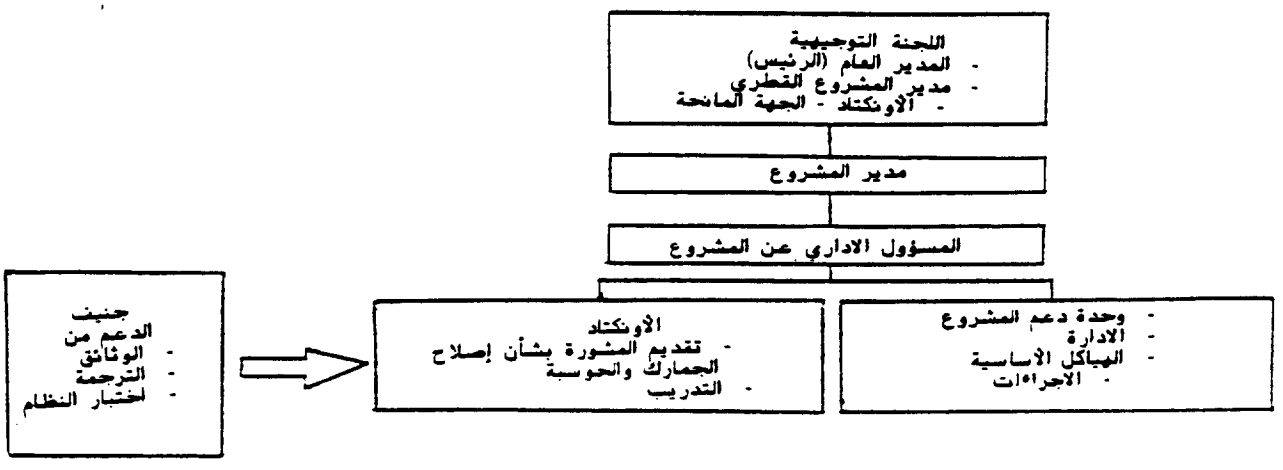

٦ - وتستغرق الدورة العادية لتصميم وتنفيذ مشروع وطني لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات ونصف. ويوصي الأونكتاد، كاستراتيجية للتنفيذ، باتباع نهج يقوم على أساس مراحل الأداء التدريجية. فبعد التوقيع على وثيقة المشروع، يتمثل الاجراء النموذجي لوضع برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها في المراحل التالية: المرحلة ١ - استعراض متعمق للاجراءات الجمركية السارية وادخال الاصلاحات الملائمة (تستمر هذه العملية طوال فترة تشغيل المشروع)؛ المرحلة ٢ - تدريب كبار المسؤولين عن الجمارك؛ المرحلة ٣ - تحميل الملفات، بما في ذلك استعراض المتطلبات وتغيير المعدّات المستخدمة في الجمارك، واعتماد نماذج واجراءات جديدة تسمح بتطبيق النظام الآلي؛ المرحلة ٤ - تشغيل النظام الجديد بالتوازي مع النظام اليدوي، وصقل النظام الجديد؛ المرحلة ٥ - التشغيل العملي واختبار النظام في أحد المواقع الجمركية؛ المرحلة ٦ - تركيب النظام في مواقع جمركية أخرى، والتقييم، وإدخال التعديلات اللازمة على النظام.

## دال - تمويل البرنامج

٧ - ظل برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها يمثل أكبر برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني منذ أواخر الثمانينات. ويلخص الجدول ١ حالة الموارد العامة.

٨ - على المستوى المركزي، وردت المدخلات (النقدية و/أو العينية) من ألمانيا، ايطاليا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، المملكة المتحدة، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، بالاضافة الى موارد الأونكتاد الذاتية. وعلى المستوى الميداني، تموّل مشاريع برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها بواسطة عدد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي السنوات القليلة الماضية، كان أهم المساهمين هم الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومات الدانمرك والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه يوجد اتجاه يتنامى بسرعة لتقديم التمويل والمساهمات العينية الكبيرة من جانب الحكومات المستخدمة للنظام، والتي تعتمد على مواردها الخاصة أو على عائدات القروض المقدمة من البنك الدولي أو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بالنظر الى ما يحققه النظام الجديد من مكاسب.

الجدول ١

**المساهمات المقدمة إلى برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها/برنامج تيسير التجارة، ١٩٨٨-١٩٩٤[أ]**

| مصدر الأموال | الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) | النفقات[ب] (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) |
|---|---|---|
| الجهات المانحة الثنائية: | | |
| الدانمرك | ٢ ٦٣٦ ٦٧٩ | ١ ٩٧٢ ٣٧٤ |
| فرنسا | ٣٢٩ ٢٧٦ | ٣١٦ ٤٥٧ |
| ألمانيا | ٦٨٥ ٥٨٥ | ٦٨٥ ٥٨٥ |
| ايطاليا | ١ ٤٥١ ٣٣٧ | ١ ٤٥١ ٣٣٧ |
| الجهات المانحة المتعددة الأطراف | ١٥٣ ٨٨٥ | ١٥١ ٢٣٠ |
| السويد | ١ ٥٥٨ ٢٧٤ | ١ ٤٨٦ ٧٠٧ |
| سويسرا | ٢ ٤٨٤ ٥٩٤ | ٢ ٢٠٦ ٦٠٨ |
| المملكة المتحدة | ١ ٥٧٩ ٤٩٥ | ٤٧١ ٩٦٠ |
| المجموع الفرعي | ١٠ ٨٧٩ ١٢٥ | ٨ ٧٤٣ ٢٥٨ |
| اللجنة الأوروبية | ١ ٩٤٨ ٧٨٥ | ١ ٣٧٠ ٧٣١ |
| برنامج الأمم المتحدة الانمائي[ج] | ٢٧ ٠٤٨ ٩٦٦ | ٢٢ ١٠٠ ٥٨١ |
| الموارد الوطنية وموارد أخرى: | | |
| أ) الموارد الوطنية | | |
| بليز | ١٨٠ ٣٣٨ | ١٦٤ ١١٤ |
| جبل طارق | ٣٣٩ ٦٠٧ | ٢٩٢ ٣٩٦ |
| مالطة | ٤٨٤ ٣٥٧ | ٣٨٩ ٣٨٧ |
| ناميبيا | ١٠٢ ١٧٩ | ٦٨ ٣٩٠ |
| ب) موارد البنك الدولي: | | |
| أرمينيا | ٤٦٩ ٤٢٦[د] | ١٨٢ ٥٠٠ |
| جورجيا | ٤٤٧ ٥٥٧[د] | ٣٢ ٧٣٣ |
| الفلبين | ٩١٥ ١٠٥ | ٢٤٢ ٣٦٨ |
| أوغندا | ٥٦ ٤٨٦ | ٤٧ ٧٩٣ |
| ج) موارد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية: | | |
| بنما | ٣٢١ ١١٣ | ٢٠٥ ١٤٧ |
| المجموع | ٤٣ ١٩٣ ٠٤٤ | ٣٣ ٨٣٩ ٣٩٨ |

(أ) تستبعد منها تكاليف دعم البرنامج.

(ب) تشمل تقديرات ناتج الميزانية لعام ١٩٩٤.

(ج) تشمل المساهمات في تقاسم التكاليف المقدمة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الانمائي من بلدان مستفيدة تموّل أساسا من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

(د) تشمل بنداً يخصص لإنشاء نقاط التجارة.

## ثالثا - تقييم شامل للبرنامج

### ألف - الأساس النظري للبرنامج وتصميمه

١ - الأساس النظري للبرنامج

٩ - لا يزال الأساس المنطقي للبرنامج الذي أرسي في أوائل الثمانينات صالحا حتى اليوم. فعلى مر السنين، بيّنت التجربة في بلدان مختلفة وجود فجوة بين أهداف الإصلاحات الضريبية والجمركية وبين الأداء الفعلي، خاصة فيما يتعلق بالايرادات. وفي حالات عديدة، تمثل أحد الأسباب المهمة لوجود هذه الفجوة في عدم الاهتمام بالإصلاح الاداري. وعلى صعيد التجارة العالمية، تقوم البلدان المتقدمة باستغلال التكنولوجيا الجديدة لتبادل المعلومات بشأن الفرص التي تساعد على تيسير التجارة. وفي هذا السياق، يعتبر برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها أداة يمكن أن تلبي احتياجات بلدان نامية عديدة وتساعدها على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات العصرية. والواقع أن تطوير ونشر هذه التكنولوجيا قد يسّر على البلدان النامية الأقل تقدما تنفيذ برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، كما أضفى المزيد من الأهمية على تعزيز القواعد والمعايير الدولية من خلال الحوسبة.

١٠ - والمزايا التي يوفرها النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها في مجال أتمتة العمليات الادارية في البلدان النامية هي: (١) الحصول مجانا على البرمجيات، كجزء من مشاريع المساعدة التقنية التي ينفذها الأونكتاد ويكون تمويلها من جانب الحكومات والمؤسسات الثنائية أو المتعددة الأطراف؛ (٢) استخدام الرموز والمعايير الدولية مثل النظام المتناسق (HS)، والوثيقة الادارية الموحدة (SAD)، والرسائل المستخدمة في اطار نظام تبادل البيانات الالكتروني لشؤون الادارة والتجارة والنقل (EDIFACT)، والرموز التي تستخدمها الأمم المتحدة؛ (٣) الطراز ٣ الجديد من النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (ASYCUDA++) الذي يتيح الربط بين مستخدمين مختلفين داخل البلد وخارجه، كالتجّار على سبيل المثال.

١١ - ويمكن أن تستفيد الجمارك فائدة كبيرة من الأخذ بالحوسبة. ومن بين المكاسب المتنوعة واللافتة للنظر، تجدر الاشارة الى سرعة تجهيز البيانات، وانتقاء المعلومات لتعزيز المراقبة، وسرعة تجهيز الإقرارات الجمركية (التسجيل، الدفع، المحاسبة، تتبع حركة البضائع، الخ.). وعلاوة على الجمارك، يستفيد أيضا من الحوسبة المستوردون والسماسرة ووزارات الخزانة ووكالات الإحصاء الوطنية.

١٢ - والمفهوم الأساسي لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات مفهوم متطور. والحلول تعالج المشاكل بدقة. كما أن الأهداف محددة بدقة وتدل على أن للبرنامج نظرة واضحة للاحتياجات وكيفية تلبيتها. والأهم من ذلك أن لمديري البرنامج رؤية وهدفا يؤمنون به ويعلمون أن بلوغه ممكن. وتدل مفاهيمهم على موقف ايجابي.

١٣ - وعلى الصعيد الدولي،اعترفت الدول الأعضاء بقيمة البرنامج. من ذلك أن الحكومات قد أكدت، في ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة (المعقودة في كولومبوس، أوهايو، الولايات المتحدة، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤) على ضرورة زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات الى أقصى حد في الجمارك، ودعت الى تطوير التطبيقات المحوسبة في المعالجة الجمركية للمعاملات التجارية والمالية مع أخذ

خبرات جميع البلدان في الاعتبار. ووردت أيضا توصية تفيد بأنه ينبغي أن تطبق الحكومات، حيثما أمكن، النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، وأنه ينبغي العمل على تطوير الاستعمالات البينية للحاسوب وتوفيرها للتجار (الفقرة ٣ من الفرع باء من الوثيقة TD/SYMP.TE/6).

٢ - تصميم البرنامج

١٤ - يعتبر التصميم ملائما، بوجه عام، لتحقيق الأهداف الشاملة لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها. وعلاوة على ذلك، استفاد البرنامج من التجربة، حيث طبّق الدروس المستخلصة من التجربة على تصميم وتنفيذ المشاريع الجديدة. وعند تصميم البرنامج، روعيت أيضا المرونة والقدرة على التكيف اللتان تقتضيهما شتى مستويات التطور في هيئات الجمارك وفي التجارة لدى البلدان المختلفة. ومع ذلك، لا يزال المجال يسع التحسُّن فيما يتعلق بدور ووظائف مراكز الدعم الاقليمية والتدريب.

١٥ - والغرض من مراكز الدعم الاقليمية/دون الاقليمية هو تقديم الدعم الى المشاريع القطرية، وتلبية الطلبات من المشاريع الجديدة والمساعدة في تحديد التمويل اللازم لها. وهي تتولى تنسيق التدريب وضمان التوحيد الاقليمي للنظم المحوسبة في اطار برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها. وقد تبين من استعراض عبء العمل في عدد من عمليات التقييم التي أجريت من قبل للمشاريع الاقليمية أن المهام الرئيسية المضطلع بها في السنوات القليلة الأولى ركزت على استهلال المشاريع الوطنية ورصد تنفيذها. غير أن فائدة هذه المراكز ستزداد اذا ما استطاعت أن تقدم، علاوة على ما تقدمه، دعما متواصلا للبلدان بعد استكمال المشاريع الوطنية، مركّزة تركيزاً متزايداً على الاشراف الاداري والصيانة التقنية لفرادى المشاريع الوطنية، بما في ذلك رفع مستوى النظام وايفاد الخبراء المتخصصين في إصلاح أوجه الخلل. وتزداد باطراد أهمية هذه الوظائف مع تزايد عدد البلدان التي تأخذ بالنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها وتعتمد عليه اعتمادا شديدا. ذلك أن أي خلل في البرمجيات أو توقف في عمليات تجهيز الاقرارات الجمركية، أو جمع الاحصاءات وإعدادها، بسبب مشكلة تقنية، يمكن أن يضر بنتائج المشروع المستدامة. ويعتبر بقاء مركز الدعم الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مثالا جيدا على الطلب على هذا الدعم التقني المتواصل: فبعد توقف التمويل الذي كان يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونظرا للاهتمام الشديد الذي أبدته البلدان التي تستخدم هذا المركز، تم تمديد فترة عمل المشروع ذي الصلة بتمويل من هذه البلدان وحدها.

١٦ - وعلى مدى تاريخ البرنامج، كان يجري تصميم وتطوير وتنظيم التدريب المقدم الى البلدان المستخدمة على مسارات متوازية ثلاثة تقوم على أساس اللغات، بدلا من مجموعة مشتركة من المواد التدريبية الجوهرية، التي يتم ترجمتها بعد ذلك. وقد سلّم البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة بأن هذا النهج أسفر عن تشتيت جهود التدريب وإضعاف البرنامج بأكمله. وبالاضافة الى ذلك، وباستثناء حالة واحدة، لم تجر أي متابعة لكفاءة التدريب.

١٧ - وفي اطار عملية تطوير برنامج ASYCUDA++، وضع البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة استراتيجية جديدة للتدريب. ولهذه الاستراتيجية أساس سليم يعتمد على دعائم تتمثل في تطبيق نهج الوحدات التدريبية، وتحليل الاحتياجات، ودراسة العلاقة بين التدريب والوظيفة المعنية، والمراقبة المركزية. وتعتبر الاستراتيجية شاملة وجيدة التصميم. وهي تغطي نطاق التدريب المطلوب، وتقترح مجموعة واسعة

التنوع من الوحدات التدريبية، تهدف الى تلبية الاحتياجات المختلفة من التدريب، وتضع اشتراطات أساسية لمناهج التدريب، ومعايير الوثائق، والموارد، والمواقع، كما تضع جدولا زمنيا مؤقتا.

١٨ - وثمة حاجة الى إنشاء آلية لمتابعة كفاءة التدريب. وتعتبر هذه التغذية المرتدة أداة مهمة لتخطيط التدريب في المستقبل؛ وفي هذا الإطار، ينبغي لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها أن يفحص بدقة الافتراضات السابقة لبيان مدى صلاحيتها للتركيز في المستقبل على تحليل الواقع والاحتياجات. ولئن كان من السابق لأوانه الحكم على نتائج هذا النهج، فيمكن القول إنه تفادى عثرات الماضي. وهو يتطلب مستوى أعلى بكثير من المراقبة المركزية التي تنطوي على تطبيق أسلوب نشط وبرنامجي المنحى في الادارة المركزية على صعيد العملية الإنمائية. وهو يسلّم بالحاجة الى تطبيق أسلوب متسق وموحد يتّسم بمستوى عال من الجودة والكفاءة.

١٩ - وينبغي أن يوجه التدريب أيضا نحو بناء المؤسسات. ويعتبر التدريب سبيلا رئيسيا يقود المديرين والمشرفين والموظفين الى اعتبار أنفسهم جزءا لا يتجزأ من قطاع التجارة. فمن خلال التدريب، يفترض أن تتكون لديهم الرؤية التي تجعلهم يرون أنهم جزء من القوة الدافعة من أجل وضع سياسات التجارة وأن عليهم مسؤولية رئيسية يتحملونها ولهم دور حيوي يضطلعون به في التنمية الاقتصادية. ويترتب على ذلك وجوب تقسيم التدريب بين تشغيل ومتابعة النظام الآلي وبين استخدامه لتيسير التجارة وتطوير السياسات.

باء - التنفيذ

٢٠ - في الوقت الحاضر، يبلغ عدد البلدان التي انشيء فيها، أو يجري فيها انشاء برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، وهو أكبر برنامج يعنى بالجمارك في العالم، ٦٧ بلدا؛ وهناك اقتراحات تتعلق بانشائه في نحو ١٠ بلدان أخرى. وقد تحقق هذا النمو بفضل ما يتصف به البرنامج من مرونة داخلية في تقديم المساعدة التقنية الى عدد كبير من البلدان التي بلغت مراحل مختلفة من التنمية السياسية والاقتصادية، إذ أنه يستجيب للمتغيرات المتمثلة في حجم البلد وأحجام وأنماط التجارة والسياق السياسي ومستوى التقدم الذي بلغته هيئات الجمارك. وفي الوقت نفسه، أحرزت ادارة المشاريع تقدما إذ تجاوزت مرحلة البدايات الأساسية الى مرحلة المنهجية المتقدمة في مجال تخطيط وتنفيذ المشاريع القطرية. وتم إعداد وثائق تفصيلية ووافية وخطط تنفيذية للمشاريع؛ وتستخدم البرمجيات العصرية كأدوات لادارة المشاريع بهدف تتبع ومراقبة أنشطة التنفيذ. وساهم العاملون في البرنامج بما لهم من القدرات القيادية والتجارب والخبرات في احراز هذا التقدم.

٢١ - ولم يحدث هذا التطور بمعزل عن المؤثرات، بل انه تأثر بالفعل بعدد من القوى الخارجية. حيث حدث، في المقام الأول، تحوّل ملحوظ في توقعات المستخدمين المحتملين. وهكذا، وعلى حين أن البلدان التي تم التعامل معها كانت، في المراحل الأولى لإنشاء البرنامج، تميل الى عدم الإقبال على استخدام البرنامج بل والى اتخاذ موقف سلبي تجاهه، فقد أصبحت في السنوات الأخيرة أكثر ايجابية بالنسبة له. وقد أدى هذا التحوّل الى مواكبة الفريق المركزي في جنيف للزخم الناتج عن المشاريع الوطنية الرئيسية، مثل المشاريع المنفذة في هنغاريا ومالطة والفلبين ورومانيا. وعلاوة على ذلك، تلقت مشاريع عديدة اسهاما من منظمات دولية مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما أضاف درجة جديدة من التقدم والخبرة الى الصورة. وعلاوة على ذلك، كان التنافس من جانب القطاع الخاص فعالا للغاية في تكوين علامة الامتياز

وتهيئة مناخ جديد تسوده الثقة وروح المبادرة. وأخيرا، ازداد طلب البلدان النامية على ادارة مشاريع الأتمتة وتزايدت باطراد استعانتها بالخبراء الاستشاريين الاداريين والمستشارين الخارجيين، كما أنها تستفيد من التدريب والمشورة اللذين تقدمهما اليها المنظمة الجمركية العالمية وهيئات الجمارك.

٢٢ - وبغية تعزيز الانجازات الملحوظة الوارد وصفها أعلاه، يتعين الآن على البرنامج أن يمنح الأولوية لعدد من التحديات الادارية ذات الصلة بالإشراف الداخلي والتخطيط والاتصالات ودعم البرنامج وتطوير البرمجيات والتسويق.

١ - الإشراف الداخلي والادارة

٢٣ - لدى بحث صورة البرنامج من وجهة النظر الادارية، يتبين أنها صورة مميزة لمشروع يمنح أولوية متقدمة الى المبيعات لا الى الانتاج والتوزيع وخدمات الدعم في مرحلة ما بعد البيع. وعلى الرغم من رفعة مستوى العاملين، يتطلب الأمر تحسين القدرة على الالتزام بالأفكار الادارية الأساسية المتعلقة بالتخطيط والتنسيق والمراقبة. ذلك أن القصور عن التعامل مع هذه الأفكار يمكن أن يحوّل الاهتمام بعيدا عن الأهداف الرئيسية ويسبب الاضطراب والإحباط ويضعف الجهد الإجمالي. وعلى حين يتعذر على البرنامج أن يخصص كل وقت العاملين للإشراف، فإن حجمه وأهميته يتطلبان ذلك بغية تحقيق كفاءة المشاريع ومراقبة جودتها.

٢٤ - وفي الوقت الحاضر، تتمتع مراكز الدعم الاقليمية/دون الاقليمية باستقلال جزئي؛ ويعتبر النظام الخاص برصد ومراقبة أنشطتها غير ملائم؛ فالتقارير تعدّ على أساس مقتضيات كل حالة، والاتصالات متروكة للسلطة التقديرية لكل مسؤول من مسؤولي برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها في الفريق المركزي في جنيف. واذا كان ينظر إلى هذه المراكز على أنها مجرد مندوبي مبيعات فلن تكون لعمليات المراقبة ضرورة عاجلة، ولكن الواقع الفعلي في السياق الجديد هو أن كل مركز يعتبر نفسه المتحدث الرئيسي باسم اقليمه، ويعتبر أن نجاح أو فشل مشاريع برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها يتوقف على نجاح مركز الدعم. وفي ضوء ما سبق، تحتاج ادارة البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة الى ممارسة رقابة أكبر وتقديم المزيد من التوجيه وضمان التنسيق الملائم بين مكوّنات البرنامج المختلفة على الصعيد المركزي والاقليمي/دون الاقليمي والقطري.

٢ - التخطيط

٢٥ - قام تشغيل برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها على أساس خطة مفاهيمية ذات طابع عام الى حد ما. فتفاصيل الأهداف الطويلة الأجل والقصيرة الأجل تُركت لاجتهاد كل موظف. وعلى الرغم من توفّر خطة تنظيمية للبرنامج، فإنها لم تخضع للترشيد الكامل، كما لم تدرَج أي تفاصيل محددة ضمن خطة تجارية. وفي المقابل، تحظى آحاد المشاريع بقدر كبير من التخطيط. فقد أجابت وثائق المشاريع على الأسئلة التقليدية: "ما هو العمل الذي تعتزم القيام به؟" "وكيف ستقوم به؟" "ما هي تكلفته؟" "متى سيتم انجازه؟" "ما هي النتائج المتوقعة؟". غير أن البرنامج، في مجمله، لم يضع خطة بالمهام.

٢٦ - وقد كانت الجهود التي بذلت في الماضي في مجال التخطيط تتم على الصعيد الجزئي، مركّزة على استراتيجية للتنفيذ على أساس كل بلد على حدة. وكانت هذه الرؤية ضيقة الأفق للغاية، ولم تركز إلا على

المشاكل الملحّة الخاصة بإقامة المشاريع. أما الآن، فقد اتسع حجم البرنامج اتساعا كبيرا كما أنه أصبح شديد التعقد بحيث يتعذر استمراره دون خطة جيدة التصميم. ذلك أن عدم وجود خطة بالمهام شاملة قد أدى، دون داع، الى زيادة عبء العمل الواقع على عاتق المسؤولين الاداريين في البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة، الذين يتعين عليهم أن يراقبوا، ذهنيًا، عددا لاحصر له من التفاصيل الدقيقة. والأهم من ذلك، أن الافتقار الى خطة من هذا القبيل يعرّض المنظمة للمخاطر بسبب انعدام السبيل الى الاستمرارية المؤسسية. ويؤدي هذا الفراغ، بطريقة غير مقصودة، الى وضع حواجز تحول دون البرنامج لا الى إقامة جسور للوصول اليه. ويعتبره المانحون عقبة رئيسية تعوق المساعي الرامية الى إنشاء الصناديق الاستئمانية وتعزيز التعاون. وبالتالي، تدعو الحاجة الى استكشاف الاتجاهات البعيدة المدى وتعديل البرنامج لمواكبتها، مع وضع خطة بالمهام شاملة تتضمن غايات ملموسة وأهدافا يمكن قياسها. وبالاضافة الى قيمة هذه الخطة بوصفها ممارسة ادارية سليمة، فإنها ستشكل أداة رئيسية للحصول على الموارد من الميزانية ومن خارج الميزانية.

## ٣ - الاتصالات

٢٧ - تتسم الاتصالات داخل البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة بمتانتها. ذلك أن كلا من وحدة الأنشطة التنفيذية ووحدة التنمية والدعم التقنيين تعقدان اجتماعات أسبوعية لبحث تقارير الحالة الراهنة والقضايا الجديدة والمشاكل المحتملة وسائر البنود ذات الأهمية العامة. ويحضر ممثلون عن وحدة التنمية والدعم التقنيين اجتماعات وحدة الأنشطة التنفيذية لمواصلة التنسيق الوثيق فيما بين أنشطة الوحدتين. وتُعقد اجتماعات دورية، ولكن بوتيرة أقل، لجميع العاملين في البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة.

٢٨ - ومن ناحية أخرى، تتم الاتصالات مع المراكز الاقليمية، والبلدان المتعاملة مع البرنامج، وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيمين، على أساس كل حالة على حدة وتتناول معظمها حالات محددة. وفي بعض الأحيان، يتم تعزيز تدفق المعلومات بايفاد البعثات، سواء الى جنيف أو بايفاد موظفين من جنيف. وعلاوة على ذلك، كان البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة يصدر، في فترة معينة، رسالة إخبارية استخدمت في جملة أمور كأداة وصل حيوية بين مجتمع برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها بأكمله، وكانت تُعتبر مفيدة وزاخرة بالمعلومات؛ غير أن هذه الرسالة الإخبارية توقفت عن الصدور منذ حوالي ثلاث سنوات. وقد أدى انعدام الاتصالات الخارجية القوية والمتواصلة الى إضعاف برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها؛ وفي اجتماعي المانحين اللذين عقدا في عامي ١٩٩١ و١٩٩٣ قُدّمت طلبات للحصول على مزيد من المعلومات. والانطباع العام السائد هو أن الأمر يحتاج الى بذل المزيد من الجهود لمواصلة إمداد البلدان المستخدمة والمراكز الاقليمية والبلدان المانحة بالمعلومات والحفاظ على مشاركتها. وقد أعرب المانحون والمتلقون عن القلق لأنهم يشعرون أنهم لا يشكلون جزءا من عملية اتخاذ القرارات بما في ذلك تحديد شكل البرنامج أو موضوعه أو اتجاهه أو مدته. ويعتبر انعدام الاتصالات الخارجية وجها من أوجه الضعف المادية التي تقلل كفاءة البرنامج وتقوي الشعور بأن برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها لا يقدم خدمات كافية بعد البيع وفور الانتهاء من تركيب البرمجيات.

## ٤- دعم البرنامج

٢٩- سبقت الاشارة الى أن هناك وحدتين داخل البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة تعنيان ببرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، واسترجاعها، هما وحدة الأنشطة التنفيذية ووحدة التنمية والدعم التقنيين. ولم يحدث من قبل التوزيع للترشيد التام للسلطة وللمسؤولية بين الوحدتين فيما يتعلق بالدعم العام المقدم الى مستخدمي البرنامج والدعم التقني في مجال حل المشاكل والاستجابة لطلبات التغيير. ولئن كان من المسلَّم به أن كل وحدة من الوحدتين تؤدي عملها بشكل ممتاز، كل في مجال اختصاصها، فكثيرا ما تظهر المشاكل عندما يحاول خبراء الجمارك ايجاد حلول لمشاكل تقنية أو عندما يحاول المبرمجون ايجاد حلول لمشاكل تنفيذية تتعلق بالجمارك. وكلما حدث ذلك، نجمت عنه مشاكل بالنسبة للبلد المستخدم وللفريق المركزي في جنيف، على حد سواء: فالمستخدم لا يحصل على الدعم الملائم أو على استجابة كافية، وبالتالي يسود شعور بالتباعد بين البرنامج وعملائه. وتتمثل احدى النتائج الثابتة المترتبة على ذلك في اعاقة تطوير البرامج الجاهزة لأن موارد البرمجة تُستنفد في جهود البحث عن حلول للمشاكل.

٣٠- والمفروض ألا يكون الوضع على هذا النحو. فمن الممكن معالجة المشاكل التي يواجهها المستخدم باتباع أسلوب متدرج يبدأ بإنشاء مهمة للاستجابة الأولية في شكل مكتب للمساعدة. وينبغي أن يكون موظفو هذا المكتب على دراية كافية تسمح لهم بإرشاد المستخدم الى أساليب استخدام النظام، أو اذا كان السؤال يخرج عن نطاق تخصصهم، بتوجيهه الى الجهة الملائمة. وينبغي أن تتوافر لديهم القدرة على التمييز بين المشاكل التنفيذية والمشاكل المتعلقة بالدعم التقني للبرمجيات، بحيث يتسنى لهم إحالة المشاكل التنفيذية الى وحدة الأنشطة التنفيذية والمشاكل التقنية (الأخطاء الخفية في تشغيل الحاسوب) الى وحدة التنمية والدعم التقنيين. وفي ضوء ما تقدم، ينبغي للبرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة أن يحدد مسارا واضحا لدعم مستخدمي النظام يغطي، في آن واحد، حل المشاكل وطلب التغيير، مع التحديد الواضح لجوانب المسؤولية. وعقب تحديد هذا التدرج في المهام، ينبغي رصده للتأكد من كفايته والالتزام به. وينبغي أن تكون مراقبة هذه العملية مؤتمتة وأن تخضع للمتابعة من خلال استخدام نظام قاعدة البيانات الذي يوفر للادارة المعلومات الهامة اللازمة لرصد العمليات واعادة إسناد مهمة المراقبة الى الادارة العليا للبرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة. بل ان مسألة مراقبة الادارة ستصبح حاسمة مع تطبيق نظام ASYCUDA++ لأن كل مستخدم سيكون قادرا على إضافة وظائف جديدة الى النظام الآلي الأساسي.

٣١- وقد ذكر عدد كبير من العاملين في برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها أن الوقت الذي يكرسونه لجمع الأموال وادارة المشاريع المتعلقة باستخدام هذه الأموال ينأى بهم عن مسؤولياتهم التنفيذية. وتحول الجهود المرتبطة بذلك دون الاضطلاع بالأعمال التنفيذية للبرنامج؛ ومن ثم، يعتبر الفصل بين أنشطة جمع الموارد والأنشطة التنفيذية مفيدا للغاية.

٣٢- وفي مجال دعم البرنامج، هناك مشكلة اضافية تتعلق بمزيج المهارات الفردية لدى موظفي المشاريع سواء في جنيف أو في الميدان. ففي جنيف، يمكن أن يستفيد مزيج المهارات الفردية لموظفي وحدة الأنشطة التنفيذية من التدريب الاضافي في مجال تجهيزات الوحدات الوظيفية للنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، وتكوينها العام واستخدامها، وكذلك مجال استخراج الاحصاءات. وعادة ما يحصل خبراء الجمارك والخبراء التقنيون وموظفو المراكز الاقليمية على التدريب في مجال التجهيزات والتكوين العام للوحدات الوظيفية، ولكنهم يحتاجون الى التدريب في مجال ادارة المشاريع وتدابير تيسير التجارة، كما

يحتاجون الى إرشادات عامة بشأن برامج الأونكتاد الأخرى، مثل نظام تحليل التجارة والمعلومات ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع.

## ٥- تطوير البرمجيات وتسويقها

٣٣- استطاع البرنامج أن يواكب أحدث التطورات في معظم البرمجيات المتطورة. فقد تدرج من نظام أساسي بدائي للغاية الى أكثر النظم تطوراً المتاحة في الوقت الحاضر (وهو نظام ++ASYCUDA) الذي يعتمد على بيئة أكثر مرونة واستقلالا وانفتاحا، تستخدم نظامي التشغيل UNIX و DOS على حد سواء، كما تستخدم قاعدة بيانات ذات صلة بها ورسائل نظام تبادل البيانات الالكتروني لشؤون الادارة والتجارة والنقل. وبذلك، يستطيع النظام الاندماج في شبكة عالمية لتبادل البيانات والمعلومات بين المستخدمين. وباستخدام أحدث ما وصلت اليه التكنولوجيا في هذا المجال، يمكنه أن يخدم عملاء مختلفي الأحجام، ابتداء من الدول الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ٥٠ ٠٠٠ نسمة الى البلدان الصناعية الكبيرة. ويجدر التنويه بالبرامج الجاهزة من الطراز الجديد (++ASYCUDA) التي استجابت طريقة تصميمها للطلبات على تنويع المنهجيات. وقد حقق هذا البرنامج درجة من التطور التقني قد ترغب البلدان المتقدمة التي تستخدم الحاسبات الكبيرة في مضاهاتها. وقد تم بالفعل تركيب طراز رائد من برنامج ++ASYCUDA في سبعة بلدان. وعلى الرغم من أن البلدان النامية لن تطلب جميعها الحصول على نفس القدر من الدعم في السياق الجديد، فإن ثمة حاجة لوجود اطار يوفر الاتساق وتوحيد المقاييس.

٣٤- وعادة ما يمر منتج من منتجات البرمجيات بسلسلة من الاختبارات كجزء من مرحلة التطور خلال دورته العمرية. ومن المخالف للقواعد السارية في الصناعة تسليم حزمة من البرمجيات قبل استكمال الاختبارات اللازمة. ويمكن اجراء الاختبارات داخل المصنع المنتِج أو التعاقد على اجرائها خارجه. وفي كثير من الأحيان، عندما تنتج مؤسسة ما برمجياتها الخاصة بها، يُجرى اختبار قبول المستخدم فريق خاص يمثل المستخدم النهائي ويكون على دراية تامة بمتطلبات المستخدم واشتراطاته، ويكون أعضاء الفريق ملمين بوجه عام بالعمل الذي صممت من أجله البرمجيات. وفي حالة التعاقد على انتاج برمجيات مع هيئة خارجية، يتولى مشتري البرمجيات إجراء اختبار قبول المستخدم. وفي كلتا الحالتين تتسم عملية الاختبار بالبساطة؛ ذلك أن الفريق المكلف باجراء الاختبار يقوم بمطابقة قدرات البرمجيات مصححة من الأخطاء مع اشتراطات التصميم الأصلية بغرض التأكد مما اذا كان المشتري قد حصل على طلبه بالضبط. وفي الواقع العملي، يساعد هذا الاختبار أيضا على اكتشاف أخطاء البرمجة التي أغفلتها الاختبارات السابقة.

٣٥- ويعتبر اختبار البرمجيات في إطار برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها مزيجا من الخيارين. ومن المؤسف أن العديد من خطوات الاختبار قد أغفلت، وأنه أرسلت الى البلدان المستخدمة، في حالات عديدة، برمجيات لم تخضع للاختبار. ولا يؤدي ذلك الى الإحباط وعدم الثقة فحسب وإنما يؤدي أيضا الى استنفاد الموارد الضئيلة المتاحة لفريق التطوير المركزي في جنيف. ففي بعض الأحيان، بلغ عبء الأعمال المتراكمة من تقارير عن المشاكل وطلبات للتغيير أكثر من ٤٠٠. وما كان لهذا العدد المرتفع بشكل استثنائي أن يسجل لو اكتشفت هذه الحالات في حدود عملية التطوير ذاتها. ولكن، عندما يكون المستخدم النهائي هو الذي يكتشف المشاكل، تصبح المسألة خطيرة.

٣٦- وقد أدت الضغوط على الموارد الى تحمّل مخاطر محسوبة فيما يتعلق بالاختبارات. فبإستثناء المرتين اللتين تكرر فيهما النسخة المصححة ٢، اضطر البرنامج الى انتهاج سياسة "دع مستخدم البرنامج يجري الاختبار". وفي العمليات التكرارية الأولى كان ذلك يحدث بشكل غير منظم. وفي العمليات التكرارية الأخيرة، كان يتم انتقاء مواقع الاختبار ولكن الاختبار كان يُجرى عشوائيا. وكان الرد على الانتقادات الموجهة لما يشكوه هذا الأسلوب من ضعف هو أن المشاكل الناجمة عن الأخطاء التقنية تواجه الجميع حتى أكبر المنتجين الدوليين للبرمجيات؛ ولكن أفضل ما يقال عن هذه المقارنة هو إنها سطحية. فهي لا تأخذ في الحسبان الخسائر الناجمة في المبيعات أو النتائج التي يعاني منها العاملون المشتركون في انتاجها. وقد أغفلت فيها نقطتان: أن الأخطاء التقنية التي تُكتشف أثناء الاختبار قليلة وأنها كانت مكلفة.

٣٧- وينبغي أن تكون لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها استراتيجية لتسويق البرمجيات، تحدد بموجبها البلدان التي من الممكن أن تستفيد أكثر من غيرها من النظم المتاحة، ويتم في إطارها تنسيق جهود مراكز الدعم الإقليمية لتحقيق أقصى الفوائد بهدف تسليم المنتج المناسب الى المتلقي المناسب في الوقت المناسب. ونظرا لاختلاف الهياكل الأساسية ومستويات التكنولوجيا، هناك بعض البلدان التي ليست جاهزة بعد لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة التي يوفرها النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، في حين أن هناك بلداناً أخرى جاهزة لذلك، ومستعدة لاستخدام أكثر التكنولوجيات تقدما.

## جيم - النتائج والآثار

٣٨- يهدف برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، أساسا، الى زيادة الايرادات الى أقصى حد ممكن، وتحسين كفاءة التخليص الجمركي وتوفير بيانات دقيقة لوكالات الإحصاء الحكومية؛ علماً بأن الهدف النهائي هو بناء القدرات الوطنية لتعزيز ادارة الاقتصاد بفعالية وكفاءة. وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن هناك ثلاثة معايير رئيسية للنجاح هي:

Ø **تخليص البضائع في وقت أسرع.** المفروض أن تستفيد التجارة من التخليص السريع للبضائع باستخدام النظام الآلي ومن تبسيط الاجراءات الجمركية. والمفروض أيضاً أن تُخفّض الى أدنى حد المصروفات الثابتة المرتبطة بالتخليص والتي تؤثر على أسعار البضائع المستوردة والمصدّرة.

Ø **زيادة الايرادات.** المفروض توقع أن تزيد الإيرادات الجمركية نتيجة لتحسين كفاءة أساليب تحصيل الرسوم واجراءات المحاسبة وتطبيق اللوائح والقواعد. ويتأتى ذلك بالدرجة الأولى عن طريق التقليل من حالات عدم التصريح الجمركي ثم من خلال تخفيف العبء على موظفي الجمارك بالغاء التجهيز اليدوي للبيانات اللازمة لتطبيق القواعد، ولا سيّما الفحص المادي للبضائع.

Ø **تحسين جمع البيانات ونشرها.** من الضروري أن تتاح للمسؤولين عن اتخاذ القرارات احصاءات تجارية دقيقة. ويمكن أن تحوّل البيانات التي تجمعها الجمارك بالنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها إلى المكتب الوطني للإحصاءات، من خلال أشرطة أو أقراص الحاسوب، لتحليلها ونشرها فورا. ويمكن أن تتاح احصاءات على المستوى الوطني وعلى مستوى الشركات. وينبغي أن يقل بشكل ملحوظ الفاصل الزمني بين جمع الاحصاءات ونشرها.

٣٩- ويختلف تأثير برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها من بلد الى آخر. فقد شهدت بعض هيئات الجمارك تطورا ملحوظا إذ أصبحت أكثر دينامية ونشاطا وبلغت مستوى عاليا من الاكتفاء الذاتي. وفي أغلب الأحيان، اغتنمت هيئات الجمارك في هذه البلدان الفرصة لترشيد عملياتها وإعادة تصميمها. وأدخلت إصلاحات في مجال أو أكثر من المجالات التالية: ادماج معايير اتفاقية كيوتو لمجلس التعاون الجمركي، واعتماد المعايير والقواعد الدولية، واعتماد النظام المتناسق للتعريفات، وتبنّي ممارسات التقييم السارية في الغات، وتعديل وتحديث الاجراءات والممارسات والسياسات والقوانين، وأتمتة عملية تخليص البضائع. غير أن التأثير كان أقل بالنسبة لهيئات الجمارك الأخرى، بل انه كان هامشيا في بعض الحالات التي تأثرت بعوامل خارجة عن نطاق برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها. ولم يتسن لفريق الدراسة أن يحدد عدد البلدان ولا الفئات التي تندرج فيها نظرا لعدم وجود نظام لرصد ومراقبة التقدم الذي تحرزه فرادى البلدان. وفي غياب صورة كاملة لنتائج البرنامج وآثاره، يعرض فريق الدراسة فيما يلي النتائج التي تسنى له جمعها.

١- سرعة تخليص البضائع

٤٠- تمثل أحد المكاسب الرئيسية في تبسيط عملية تخليص البضائع. فقد تم في عدد من البلدان التخفيض الملحوظ في عدد المستندات المطلوبة. وفي حالة معينة، تسنى الاستعاضة عن ٢٥ استمارة مختلفة بمستند جمركي موحّد واحد فقط، مما أدى الى تقليص الوقت الذي كانت تستغرقه عملية التخليص. فقد سجلت موريشيوس انخفاضا في وقت عملية التخليص من ٤ أيام في المتوسط الى يوم واحد، وسري لانكا من يومين أو ثلاثة أيام الى أقل من يوم. ويبين الشكلان ١ و٢ فعالية الجمارك المتنامية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ التي نفذت برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها.

الشكل ١ - خطوات التخليص الجمركي

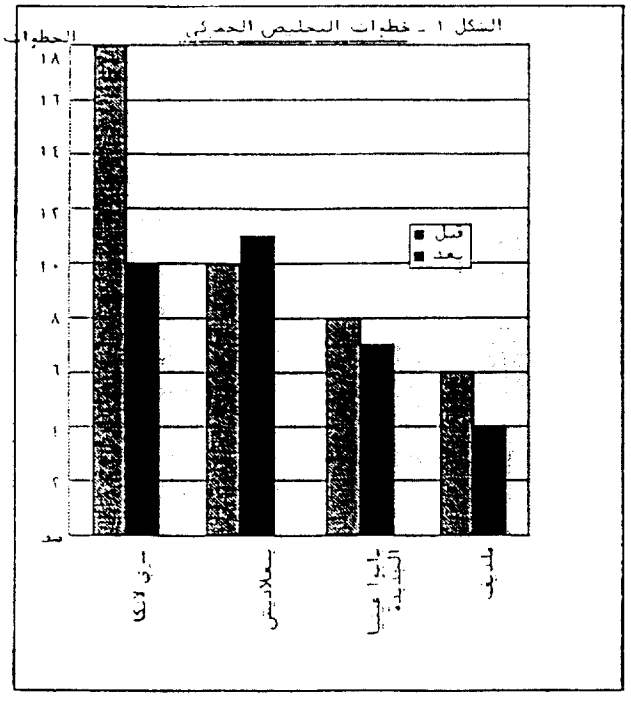


الشكل ٢ - معدل التخليص الجمركي

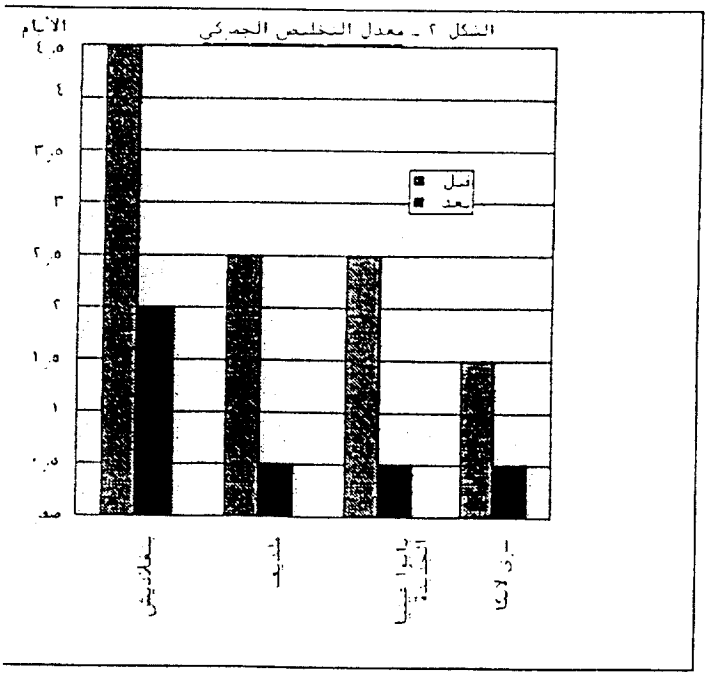


المصادر: هيئة الجمارك في كل بلد من البلدان المعنية.

٤١- وقد هيّأت زيادة كفاءة الخدمات الجمركية مناخا مؤاتيا لدوائر المجتمع التجاري في معاملاتها مع الجمارك.

٢- زيادة الايرادات بأقصى قدر ممكن

٤٢- واجهت هيئات الجمارك في بعض البلدان النامية، معضلة تتمثل في كيفية الوفاء بالالتزامات المعقودة إزاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتخفيض الرسوم الجمركية وفي الوقت نفسه، زيادة الايرادات. وحسبما ذكره مدير عام هيئة الجمارك في هندوراس، فإن "النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها جعل مواجهة هذا التحدي تبدو أمرا أسهل". وسجلت موريشيوس زيادة قدرها ١٠ في المائة في ايرادات الجمارك. وفي حالة رومانيا، ازدادت الايرادات في الموقع التجريبي بنسبة ١٣ في المائة في المتوسط في سنة واحدة، مما أتاح للجمارك تغطية نفقات تجديد المكتب الرئيسي بالميناء. وفي منطقة الكاريبي توجد أدلة على زيادة الايرادات. وطبقا لما ذكره نائب مدير عام هيئة الجمارك في موريتانيا، أدى النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها دوراً حاسما في تحسين عملية تحصيل الايرادات في البلد. ومنذ بدء العمل به في عام ١٩٨٤، ارتفعت ايرادات الجمارك بنسبة ٧٥ في المائة على الرغم من أن الفترة نفسها شهدت تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار النصف وأن القيمة الاجمالية للواردات انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة. ويستطيع موظفو الجمارك، عندما يدربون التدريب الملائم، تتبُّع التصاريح التي لم تسدد عنها الرسوم؛ وبوجه عام، يؤدون وظيفتهم بمزيد من الكفاءة. كذلك فإن النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها يسمح للجمارك بتبادل البيانات مع مصلحة الضرائب بغية التأكد من المعلومات(٢). وفي سري لانكا، ازدادت الايرادات من الرسوم على الرغم من تخفيض معدلات الرسوم في عام ١٩٩٤ عما كانت عليه في عام ١٩٩٣. ففي الأشهر الثلاثة الأولى لاستخدام النظام الآلي، بلغت حصيلة الجمارك في سري لانكا ١,٢ مليار روبية (أي نحو ٢٤ مليون دولار أمريكي) من الايرادات الاضافية.

الشكل ٣ - زيادة الايرادات في ١٩٩٣-١٩٩٤

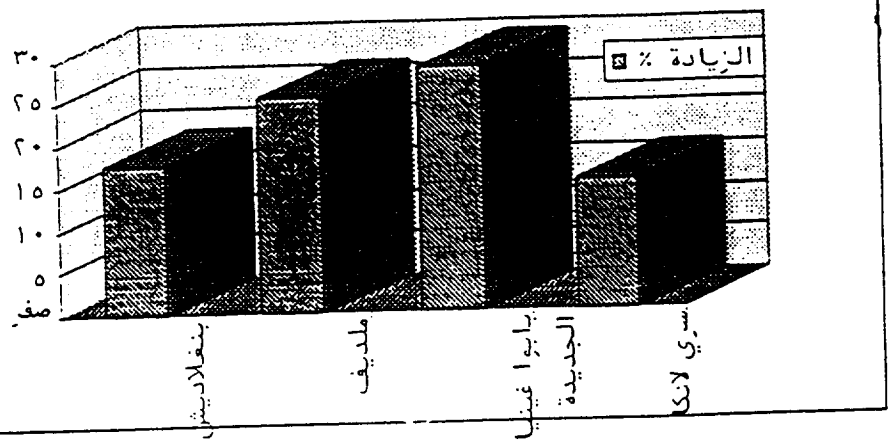


المصدر: المركز الاقليمي لبرنامج النظام الالي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها في آسيا والمحيط الهادئ.

٤٣- وساهم النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، أيضا، مساهمة مهمة في جمع الاحصاءات والبيانات وتنظيمها وادارتها. ذلك أنه يقدم، في المقام الأول، احصاءات جاهزة لواضعي السياسات وللتحليل الاقتصادي على المستويين الوطني والدولي. وتكون المعلومات متاحة فور طلبها بشأن الإعفاءات والبضائع المعلنة وحجم الشحنات والايرادات، الخ.

٤٤- وعلاوة على ذلك، يعتبر هذا النظام فريدا من نوعه في توليد البيانات التجارية على مستوى المشروع لتعزيز التجارة وتحقيق الكفاءة في التجارة. فقواعد البيانات والأدلة التي تتضمن معلومات عن المصدّرين والمستوردين تعتبر أداة لا غنى عنها لتعزيز التجارة، وهي ضرورية لتزويد الشركاء التجاريين الأجانب بالبيانات اللازمة للاتصال بالمصدّرين والمستوردين المحليين. وتشكل هذه الأدلة، اذا كانت جيدة العرض، واجهة للمصدّرين الوطنيين؛ كما أنها تعتبر وثيقة عمل أساسية لتحديد أنسب الشركات في البلد للاضطلاع بأنشطة تعزيز التجارة. وعلى مستوى المشاريع، تشكل البيانات التجارية المجمعة من مصادر الجمارك نقطة انطلاق مثالية لإعداد الأدلة بشأن المصدّرين والمستوردين. وفي عدد متزايد من البلدان النامية، تخصص البيانات الجمركية المجمعة بواسطة الحاسوب رمزا خاصا بكل شركة ولكل صفقة صادرات أو واردات، مما يسمح بالتعرّف على شركة الاستيراد أو التصدير.

٤٥- ومقارنة بالمصادر الأخرى، مثل الاستقصاءات، تتمتع البيانات المجهزة بواسطة النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها بميزة أنها شاملة، وأن تكلفة الحصول عليها رخيصة نسبيا، وأن من السهل تحديثها واستكمالها. وتجمع هذه البيانات بين بيانات الاتصالات (الأسماء والعناوين) والبيانات الكمية (قيمة الصفقة وحجمها بحسب السلعة والبلد). وتسمح البيانات الجمركية التفصيلية على مستوى كل مؤسسة بإعداد قواعد البيانات الخاصة بالمصدّرين والمستوردين، باستخدام معلومات تجارية دقيقة تُصنَّف بحسب السلعة والبلد والمؤسسة. ويمكن لاستخدام قواعد البيانات هذه أن يحقق أحد الأهداف العديدة التالية: إعداد قائمة بجميع الشركات ذات الخبرة في تصدير منتج معيَّن الى سوق مستهدفة معينة، أو إعداد صورة بالملامح التجارية لشركة محددة، أو إعداد قوائم بالشركات ذات الخبرة في بلد شريك محدد. وقد أدى النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، أيضا، الى تخفيض تكلفة هذه البيانات مع انتفاء حاجة كل من المنظمة التي تضطلع بتعزيز التجارة والشركات المعنية الى ملء الاستبيانات وإجراء المقابلات، مثلما هي الحال في الاستقصاءات وغيرها من الأساليب الباهظة التكاليف لجمع البيانات. كما أنه أدى الى تبسيط عملية تحديث الاجراءات لأن البيانات تكون متاحة بشكل دوري ومنتظم.

٤٦- وخلاصة القول، إن توافر هذه البيانات يفيد مجتمع الأعمال التجارية والاقتصاد بوجه عام لأنه يقلل تكلفة المعلومات التي يتكبدها القطاعان العام والخاص، ويزيد من شفافية عمليات التجارة الخارجية. غير أن كفاءة وفعالية استخدام المعلومات التي يولدها النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها تختلفان من بلد الى آخر تبعا لدرجة التطور المؤسسي للخدمة الحكومية. ولم يجد فريق الدراسة معلومات كافية تسمح بتقييم الدرجة التي استخدمت بها الادارات الوطنية الاحصاءات والبيانات المتاحة من خلال النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، ولكن ذلك لا يقلل من أهمية الدور الفريد الذي يضطلع به النظام الآلي في إتاحة البيانات بسرعة ويسر للأغراض المتنوعة الموصوفة أعلاه.

## رابعا - قضايا مختارة

٤٧- قام فريق الدراسة بتحليل ثلاث قضايا تعتبر في نظره قضايا رئيسية وهي: ميزة الأونكتاد النسبية، ومقومات استدامة برنامج النظام الآلي، والعلاقات مع برامج الأونكتاد الأخرى للتعاون التقني.

### ألف- ميزة الأونكتاد النسبية

٤٨- ساهم برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها مساهمة كبيرة في إصلاح وتحسين إدارة الجمارك. ويُنظر الى الجمارك بوجه عام على أنها هيئة بيروقراطية وتنظيمية، وقد ساعد النظام الآلي على توضيح مركز هذه المؤسسة في السياق الإنمائي. وبذلك تم، في بلدان عديدة، تغيير الاجراءات الجمركية ومنهجية جمع البيانات؛ وأدت هذه الاصلاحات الى تسريع وتيرة المعاملات، الأمر الذي استفاد منه القطاع الخاص فائدة كبيرة. وعلاوة على ذلك، شهدت ايرادات الجمارك زيادات كبيرة وسريعة، وقلّت فرص اللجوء الى الممارسات غير السليمة.

٤٩- وكانت انجازات برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها أكفأ من حيث جودة البرمجيات. ولا يستطيع أي منتج آخر من منتجي البرمجيات أن يضاهي مجموعة الوظائف التي يؤديها هذا النظام الآلي ولا خصائصه التقنية. بل ان برنامج ASYCUDA++ قد تفوّق بكثير على جميع المنافسين، في القطاعين العام والخاص على السواء. وقد قدمت المنظمة الجمركية العالمية تأييداً ودعماً قويين للبرنامج. أما البلدان التي كانت تحتل مركز الصدارة في أتمتة الجمارك، مثل أستراليا والدانمرك وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فإنها أيدت البرنامج ولم تحاول أن تنافسه. ويبدو إنجاز البرنامج واضحا بشكل خاص في حالة الولايات المتحدة حيث يجري التخطيط لاجراء تعديل رئيسي سيستند الى نفس الأسس التي استند اليها تصميم برنامج ASYCUDA++.

٥٠- ويقوم برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها على أساس تقديم مجموعة واسعة من أنشطة المساعدة التقنية التي تركز على إصلاح الجمارك، مقترنة بالخبرات في مجال تسهيل التجارة ومدعمة بجهود برامج الأونكتاد الأخرى للمساعدة التقنية، المنقطعة النظير. ولو أرادت أي منظمة أخرى أن تجمع هذا القدر من الدراية التقنية والدعم الواسع النطاق المتوافرين الآن للبرنامج لتطلّب ذلك منها سنوات طويلة. وستكون تكلفة مشروع كهذا كبيرة بالنسبة للقطاع الخاص. وعلاوة على تكلفة البحث والتطوير والمصروفات الثابتة وهوامش الربح، لن يتسنى تحقيق وفورات الحجم.

٥١- وعند بحث الميزة النسبية، لا يمكن أن تسقط من الحساب قيمة ١٥ عاماً من الاتصالات والخبرة. وثمة اعتبار مهم آخر هو التأثير القوي الذي أحدثه البرنامج الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها على تطبيق المعايير. فهناك الآن ٦٧ بلداً تطبق كلها رسوماً تعريفية مشتركة ورموزاً دولية موحّدة؛ ومع الأخذ بنظام برنامج ASYCUDA++ تستخدم هذه البلدان أيضا، في تبادل البيانات، الرسائل الموحدة لنظام تبادل البيانات الالكتروني لشؤون الادارة والتجارة والنقل (EDIFACT). وقد هيأ ذلك قاعدة واسعة تُعتمد عليها في زيادة الكفاءة من خلال استخدام الوصلات بين هيئة جمركية وأخرى. وسيكون ذلك مفيداً للمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية في جهودها الرامية الى تبادل البيانات ووضع السياسات والتفاوض في المحافل الدولية. وبالمثل، ونظراً لوجود جملة من المعايير، فإن شركات الشحن الدولية والهيئات التجارية

المتعددة الجنسيات والوكلاء سيستفيدون من انخفاض التكلفة وسرعة تقديم الخدمات وتقليل فترات بقاء الشحنات في الجمارك. وبدون النظام الآلي، تتقلص هذه المزايا لأن تشتت الجهود، سيكون هو السمة الغالبة بدلاً من اتساقها.

٥٢- وبغية الحفاظ على هذه الميزة النسبية، يتعين على الأونكتاد أن يقيم علاقة وطيدة بين أنشطة تحليل السياسات وبين النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها على مستويين اثنين هما برنامج النظام الآلي في إطار البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة، وفيما بين النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها والبرامج الأخرى داخل الأونكتاد.

## باء - مقومات استدامة البرنامج

٥٣- تستند استدامة البرنامج الى أربعة عوامل رئيسية هي: '١' المحافظة على صلته بالأنشطة التي أنشئ من أجلها، ومن ثم الإبقاء على مقومات الطلب على خدماته؛ '٢' جودة المنتجات والخدمات؛ '٣' تقديم الدعم السياسي والمالي الكافي؛ '٤' الادارة السليمة.

٥٤- وقد كرّس برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها قدراً كبيراً من الموارد لمساعدة البلدان النامية على إصلاح اجراءاتها الجمركية وتحسين قدراتها على جمع وتنظيم وادارة البيانات والمعلومات. واشتمل البرنامج على مجموعة من الأنشطة التي تضمنت تطوير النظم، وانتاج وتحسين البرمجيات، وتركيب النظام في البلدان المستخدمة، وتشغيل المراكز الاقليمية، وتقديم التدريب والخدمات الاستشارية. وقد رحبت غالبية البلدان النامية بهذه الأنشطة؛ ويدل التزايد السريع في عدد المشتركين في السنوات الخمس الأخيرة على القيمة التي أعيرت لهذا البرنامج.

٥٥- وقد تم تمويل البرنامج من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن الصناديق الاستئمانية للمانحين الثنائيين؛ وتدل هذه المساهمات المالية على مدى الطلب على البرنامج ومدى أهميته. ولا يمكن أن تكتب للبرنامج الاستدامة ما لم يزدد الدعم السياسي له، مقروناً بموارد من خارج الميزانية بما في ذلك المساهمات العينية من القطاعين العام والخاص على حد سواء. ويتطلب ذلك وجود استراتيجية تشمل تحسين الاتصالات، ووضع برنامج نشط ممتد النطاق، وتعزيز الروابط مع برامج الأونكتاد الأخرى وسائر المنظمات الدولية.

٥٦- وعلاوة على ذلك، يمثل التمويل المقدم من القطاع الخاص امكانيات هائلة. ذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات والشركات التجارية وشركات النقل واتحاداتها تدرك تماما مدى ما ستحصل عليه من مكاسب نتيجة لإصلاح وتحديث وأتمتة خدمات الجمارك، وقد أعرب العديد منها في المحافل الدولية عن اهتمامها بتقديم الدعم. وفي حالة برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، يمكن للقاعدة المحتمل أن يشكلها المانحون من القطاع الخاص أن تكون واسعة جداً. ويمكن تقديم مساهمات عينية الى جانب المساهمات النقدية. فشركات النقل الجوي والبحري الدولية، على سبيل المثال، ظلت تستخدم رسائل نظام تبادل البيانات الالكتروني لشؤون الادارة والتجارة والنقل لأكثر من عشر سنوات. وقد وضعت هذه الشركات نظما للترجمة وقواعد للبيانات واجراءات روتينية لنقل الرسائل، لتحقيق أغراض عملها، وهي تمتلك الدراية التقنية التي يمكن تقاسمها.

٥٧- وقد نوقشت مسألة امكانية أن يسترد النظام تكاليفه من الجهات التي تستخدمه. ويمكن بحث هذا الخيار بمزيد من التفاصيل. ومن الممكن تحصيل رسوم متواضعة على مستوى المعاملات ومقابل الاشتراك في النظام من الوكلاء وشركات النقل ومنظمي الخدمات أي هيئات الموانئ أو مراكز تقديم خدمات البيانات (المتعاقدون الذين يعملون بصفة مركز لتجهيز البيانات من أجل الوكلاء أو شركات النقل أو المستوردين أو هيئات الموانئ). ويمكن أن يؤدي إنشاء قاعدة أوسع لمصادر الايرادات من خلال التغطية العالمية الى زيادة حجم الأموال المتاحة، واقامة شراكة مع البلد النامي المعني، وطمأنة المانحين المحتملين على أن المتلقين ملتزمون بأهداف البرنامج. ويمكن أن تكون الرسوم في شكل ضريبة مباشرة على الصفقة، أو يمكن تشجيع البلدان المستخدمة على اعادة استثمار نسبة مئوية من الايرادات المحصّلة بالنظر الى الكفاءة المكتسبة أو الايرادات التي ازدادت نتيجة لاستخدام النظام. ولكن تجدر الاشارة أيضا الى أن من الجائز أن يرى عدد من البلدان، تبعا لظروف كل منها، أن هذا الأسلوب الأخير يشكل عبئاً ثقيلاً للغاية.

٥٨- ومن أهم الجوانب المرتبطة بالتمويل المقدم من الجهات المستخدمة عامل الجودة. ذلك أن الجهات التي اشتركت في تطوير المفاهيم والمدركة للنواتج المتوقعة والتي تسدد التكاليف ستشترط الحصول على خدمات ممتازة. ومن ثم ستضطر الادارات الحكومية على المستوى القطري الى اتخاذ موقف يتسم بالمزيد من الانفتاح؛ وينتظر أن تؤدي الشفافية الناتجة عن هذا الموقف الى تحسين الشراكة بين هيئات الجمارك والدوائر التجارية. ومتى أرسيت العلاقة المباشرة بين التمويل وجودة الخدمة، أصبح من السهل أن تعمّ.

٥٩- إن الصلات المباشرة بين ادارة البرامج والقدرة الذاتية لبرنامج النظام الآلي على الاستمرار غنية عن البيان. فالتنظيم الداخلي، والسياسات والاجراءات المتعلقة بجوانب البرنامج مثل التنفيذ والتدريب والوثائق المخصصة لمستخدمي البرنامج واختبارات قبول النظم ودعم المستخدمين، لها كلها علاقة مباشرة بإدراك الجهات الخارجية للمصداقية والثقة اللتين تتكونان لدى المستخدمين والمانحين والمنظمات الدولية وسائر وحدات الأونكتاد.

٦٠- ولقدرة برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها على الاستجابة في الوقت المناسب وبشكل مؤات تأثير مباشر على الثقة التي تضعها فيه البلدان المتلقية. وفي هذا الصدد، هناك مجالان من أهم المجالات الملحوظة هما توصيل النسخة المصححة ودعم المستخدمين؛ وهذا المجال الأخير- ولا سيّما الجهود المتعلقة بحل المشاكل وطلبات التغيير - يعتبر مجالا حساساً. وفي فترة سابقة، كانت مصداقية البرنامج تتآكل الى حد ما لأن البلدان لم تكن متأكدة من قدرته على تقديم النواتج الموعودة. وفي الماضي، أدى الأسلوب الذي عولجت به مسائل مثل معايير اختيار الشحنات، ونموذج بيان الشحنة، وعمليات استخراج الاحصاءات، الى إضعاف ثقة البلدان في البرنامج. غير أن البرنامج اتخذ الخطوات الكفيلة بالبت في الطلبات المعلقة وتحسين الاستجابة للتقارير المتعلقة بمشاكل الاختبار وطلبات التغيير، وذلك من خلال انشاء نظام لمعالجة أي مشاكل تتعلق بالنسخة المصححة رقم ٢. وبالاضافة الى ذلك، لاحظت المنظمة الجمركية العالمية حدوث تحسن كبير على مدى السنوات الأربع الماضية. وكانت هناك شكوك بشأن مواعيد تسليم النسخة المصححة رقم ٣ (ASYCUDA++) وامكانياتها الوظيفية. ولئن كان من السابق لأوانه الحكم على مدى استجابة وكفاءة برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها فيما يخص مشاكل النسخة المصححة رقم ٣، فإن الثقة التي يحظى بها اليوم تفوق بكثير الثقة التي كان يحظى بها في الماضي. وبوجه عام، يحتاج البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة الى الصراحة بشأن ما سيتم تسليمه وموعد التسليم والطابع الحقيقي للجهود الجارية في البلدان التي تستعين بالنسخة المصححة رقم ٣.

## جيم - العلاقة مع برامج الأونكتاد الأخرى للتعاون التقني

٦١- أجري استعراض كان الغرض منه هو تحديد العلاقة بين برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها وبين برامج الأونكتاد الأخرى للتعاون التقني. وتمت مقارنة أهداف وخصائص هذه البرامج بأهداف وخصائص برنامج النظام الآلي لتحديد درجة التعاون والمجالات الممكن تعزيزها. وتبيَّن بوجه عام أنه، على الرغم من جودة التنسيق والتعاون بين برنامج النظام الآلي والبرامج الأخرى المنفذة في إطار البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة (أي نقاط التجارة)، يتسع المجال لزيادة التعاون والتنسيق بين برنامج النظام الآلي وبرامج أخرى منها، بصفة خاصة، نظام المعلومات المسبقة عن البضائع ونظام تحليل التجارة والمعلومات والبرامج الأخرى للتعاون التقني في مجال النقل البحري والنقل المتعدد الوسائط والموانئ والبلدان النامية غير الساحلية. وهذه البرامج تستهدف أساسا نفس العملاء (أي التجار) وهي كلها مرتبطة، بشكل أو بآخر، بسلسلة الأحداث التي تنطوي عليها حركة البضائع ومعالجة البيانات ذات الصلة بها. ولذلك، فإن لديها امكانات لزيادة الروابط مع برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، خاصة إذا كان التركيز أكثر توجها نحو المستهلك وإذا اعتُمد نهج متكامل في تقديم المساعدة التقنية على المستوى القطري.

٦٢- ويرى الفريق الدراسي أنه ينبغي توثيق الروابط بين برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها وبين نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، بل إن من الممكن الجمع بين النظامين. وعلى مستوى النظم الخاصة بالحاسوب توجد أيضا فرصة لوضع نهج موحد يتألف من خطة تهدف الى الجمع بين النظم المؤتمتة داخل برامج الأونكتاد. وفي الدراسة المتعلقة بنظم الحاسوب في الأونكتاد، والتي أجرتها وحدة تنسيق وتقييم البرامج في عام ١٩٩٢، وردت توصية مفادها أنه ينبغي مواصلة الجمع بين بعض الحزم البرامجية أو دمجها وهي الحزم التي صممت لتستخدمها البلدان النامية على أن يشمل ذلك، حسبما يكون ملائما، اعداد سلسلة من البرامج الخاصة بالنظم الأساسية واضافة وحدات نمطية لتلبية الاحتياجات المحددة للمستخدمين. وأشارت الدراسة أيضا الى أن من الأمثلة الجيدة على تطبيق هذا النهج إنشاء نظام شامل للمعلومات التجارية هو نظام تحليل التجارة والمعلومات من خلال دمج عدد من النظم ذات الصلة (بما فيها نظام المعلومات الخاصة بتدابير مراقبة التجارة، ونظام الأفضليات المعمم، وقاعدة البيانات الخاصة بالتجار التابعة لمركز التجارة الدولية، ونظام المعلومات الخاصة بالتدابير البيئية المرتبطة بالتجارة). ومن شأن الترتيب الهرمي التكنولوجي أن يتيح ويحمي وييسِّر تحقيق غايات ومهمة وأهداف كل عميل على المستوى القطري، وفي الوقت نفسه يمنع الازدواجية ويوفر المزيد من التنسيق ويحسِّن التعاون.

٦٣- وفيما يتعلق بالتعاون والتنسيق بين برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها وبين نظام تحليل التجارة والمعلومات، يمكن النظر في بذل جهود مشتركة (أي القيام بمهام مشتركة) لتحسين جمع الاحصاءات اللازمة لنظام تحليل التجارة والمعلومات، ولنشر البيانات الجمركية التي يولدها النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها في البلدان المستخدمة له.

## خامسا - الدروس المستفادة والتوصيات

٦٤- يعتبر برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها برنامجا ناجحا جدا من برامج المساعدة التقنية. فقد أدخل إصلاحات وتحسينات مهمة على السياسات والممارسات والاجراءات التي تنظم تطبيق قوانين الاستيراد والتصدير. كما أنه مكّن البلدان المستخدمة له أن تعتمد الرموز والأشكال والمعايير الدولية، ومن أهمها النظام المتناسق للرسوم الجمركية. وأتاحت الوحدات المحوسبة النمطية الخاصة بالتصاريح الجمركية والمحاسبة والاحصاءات كفاءة تجهيز البيانات من أجل تبسيط اجراءات تسجيل البنود، وتعجيل الإفراج عن البضائع، وتحصيل الايرادات وتسجيلها، ووضع احصاءات دقيقة تصدر في الوقت المناسب ويمكن الاعتداد بها. والبيانات المجمعة على هذا النحو مفيدة لواضعي السياسات الوطنيين والدوليين وللتحليل الاقتصادي في مجالات مثل وضع السياسات التجارية وتحليل الاتجاهات.

### ألف- الدروس المستفادة

٦٥- تتفق الآراء على أن لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها القدرة التقنية على الأداء الجيد. فهو يتضمن جميع الوظائف المطلوبة من نظام محوسب خاص بالجمارك. وكما هو الشأن بالنسبة لأي نظام آخر، هناك شروط مسبقة رئيسية يتعين توافرها لتحقيق النجاح في تنفيذ وتشغيل النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها بوصفه جزءا من الإصلاح العام للجمارك. وعلى أساس تجربة آحاد المشاريع القطرية وتقييم فعالية البرنامج وكفاءته، ترد فيما يلي الخطوط العريضة للدروس المستفادة من أجل التخطيط والتصميم والتنفيذ في المستقبل.

٦٦- **الالتزام**. يجب أن يكون هناك التزام قوي من جانب الحكومة، وكذلك من جانب هيئة الجمارك، بضمان التنفيذ الناجح للنظام. ويشمل ذلك في بعض الأحيان التزاما ماليا من جانب الحكومة بالاضافة الى الأموال التي قد يقدمها المانحون. فبمجرد اتخاذ القرار بوضع وتنفيذ نظام محوسب للجمارك، يجب أن يكون من المفهوم أنه سيتطلب دعما متواصلا. ويشمل ذلك الإمدادات وإحلال المعدّات بصفة دورية، والدعم التقني (بما في ذلك جودة الاتصالات مع الادارة المركزية للبرنامج في جنيف و/أو مراكز الدعم الاقليمية)، ورفع مستوى البرمجيات.

٦٧- **تحليل الاحتياجات**. يعتبر التحليل الدقيق للاحتياجات الفعلية وحالة فرادى البلدان شرطا مسبقا. فالافتراضات التي كانت سارية في الماضي، وإن ثبتت صحتها وقتئذ، قد لا تصلح للاسترشاد بها في المستقبل، كما أن الافتراضات التي تثبت صلاحيتها كدليل هاد للعمل في بلد معين أو منطقة معينة لا تكون صالحة، بالضرورة، لتطبيقها في بلدان أخرى. ولذلك، من المهم الحذر من الافتراضات الخاطئة عن طريق اختبار صلاحيتها لكل مشروع يتم استحداثه.

٦٨- **إصلاح هيئات الجمارك**. لا يتسنى تحقيق النجاح في تنفيذ برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها دون أن تجرى، أوّلا، إصلاحات رئيسية لاجراءات الجمارك. وقد يشمل ذلك إلغاء الخطوات الاجرائية التي لا لزوم لها، وتبسيط أو إلغاء استمارات معينة، وتبسيط عملية تدفق المستندات داخل المكاتب، واعتماد الرموز الدولية.

٦٩- **فريق التنفيذ**. يتطلب التنفيذ الناجح تعيين وتدريب فريق للتنفيذ يكون مسؤولا، بدوره، عن تدريب سائر موظفي الجمارك. وعلاوة على ذلك، يكون الفريق مسؤولا، عادة، عن تطبيق النظام الآلي في موقع تجريبي قبل مرحلة التنفيذ على الصعيد الوطني.

٧٠- **تهيئة بيئة جديدة**. يعتبر دعم مستخدمي النظام أمرا حاسما أيضا. ويجب أن يكونوا على استعداد لقبول التغيير والإصلاح، وأن يتم تحفيزهم عن طريق المعلومات والتدريب على إدراك فوائد النظام الآلي وتفهم دورهم في تشغيله. ومن المهم تكوين ثقافة محلية يلم اصحابها بالحاسوب.

٧١- **الخدمات المقدمة للعملاء**. إن مصداقية برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها يمكن أن تتقوض أو تتعزز بحسب قدرته على تلبية احتياجات المستخدمين بشكل فعال وفي الوقت المناسب. وهناك مجالان من أكثر المجالات حساسية بهذا الصدد هما تسليم البرمجيات والدعم. وهذا المجال الأخير، وخاصة الجهود المتعلقة بحل المشاكل وطلبات التغيير، هو مجال حاسم.

٧٢- **موارد البرنامج**. يعتبر التمويل الثابت والممكن التنبؤ به شرطاً مسبقاً لنجاح برنامج النظام الآلي. ويتمتع البرنامج برؤية واضحة وقدرة تقنية جيدة ولكن عدم اليقين الذي يحيط بالتمويل قيّد امكانات البرنامج. كذلك فإن أوجه الضعف في تصميم البرنامج وإدارته تعزى أيضا، الى حد بعيد، الى هذا العامل.

## باء - التوصيات

٧٣- على الصعيد الوطني، تتطلب الضغوط التنافسية، والقواعد المتعددة الجنسيات، والمقتضيات الفريدة الطابع التي تقتضيها المفاوضات التجارية، وجود خدمات جمركية قادرة على تسهيل حركة البضائع وتوفر، في الوقت نفسه، الحماية للتجار الذين يعملون بطريقة مشروعة، من خلال التنفيذ الفعال وتحصيل الايرادات واعداد حساباتها الدقيقة، وضبط الاحصاءات التي تشكل الأساس لصياغة السياسات. ويجب أن يتسم الدعم التقني في المستقبل بطابع يسمح بوضع الأساس الذي يتيح لهيئات الجمارك التكيف مع الواقع الجديد، والأهم من ذلك أن يسمح لها بوضع جداولها الخاصة بترتيب أعمالها. وقد أسفرت طبيعة وجوهر الادارة الحالية للبرنامج وتحويل مفاهيمه النظرية الى وقائع ملموسة عن قيام البلدان المستخدمة بتحقيق تقدم كمي، ولكن هذا التقدم لم يعد كافيا.

٧٤- وفي ضوء ما تقدم، تُعرض التوصيات التالية:

(١) إن التمويل غير الثابت وغير الكافي كان، ولا يزال، أحد مصادر القلق الرئيسية التي تقيّد امكانات البرنامج. ولا بد للدول الأعضاء من التسليم بأن الدعم السياسي يجب أن يوازنه تمويل ثابت وكاف. وفي ظل عدم اتخاذ أي إجراء بشأن التوصية الواردة في تقرير آنستي ("استعراض سياسات التعاون التقني"، TD/B/40(2)/14) فيما يتعلق بانشاء "صندوق استئماني عام"، ينبغي أن يتوخى الأونكتاد هذا المفهوم على صعيد البرنامج بأن يعمل، في هذه الحالة، على تشجيع إنشاء "صندوق استئماني لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها". وفي الوقت نفسه، يتطلب الأمر استعراض ملاك البرنامج ولا سيّما في ضوء التوصيات الأخرى الواردة أدناه.

(٢) وتظل مسألة مواصلة تقديم الدعم التقني للنظام المحوسب في فرادى البلدان تشكل مصدرا للانشغال[٣] خاصة بعد انتهاء المشروع. والمفروض أن تضطلع المراكز الاقليمية/دون الاقليمية بدور مهم في ضمان استدامة المشاريع القطرية، خاصة بعد إنهائها. وعلى حين أن الوظائف الرئيسية لهذه المراكز تركزت على استهلال المشاريع وتنفيذها، فينبغي لها أن تكون قادرة، في هذه المرحلة، على دعم البلدان - من خلال حل المشاكل - في العمل على مواصلة تطبيق القواعد والمعايير التي وضعها برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها وأن تدعمها، في الوقت نفسه، في التكيف مع التغييرات التكنولوجية الجديدة. وقد أصبحت هذه التغييرات تشكل تحديا رئيسيا للبرنامج. ويعتبر توفير السبل المالية لمواصلة عمل هذه المراكز الاقليمية قضية رئيسية. وفي حالة توقف الدعم المشترك بين البلدان بسبب انعدام التمويل أو عند إنتهاء المشروع، يتمثل أحد الحلول الممكنة في انشاء شبكات اقليمية من هيئات الجمارك التي تستخدم النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها والتي يمكنها أن تدعم بعضها البعض بالمساعدة التقنية. وثمة بديل آخر هو أن يُخصص، في مرحلة تخطيط وتصميم المشروع، بند في الميزانية لتمويل "المساعدة في حالة الطوارئ" بعد تجهيز النظام الآلي.

(٣) إن المشاريع التي تُدخل تغييرات جوهرية من خلال حوسبة العمليات الرئيسية التي تؤثر على الحالة الراهنة لبيئة العمل تتيح، في كثير من الأحيان، الفرص الكفيلة بمواصلة اجراء تغييرات مهمة أخرى في الإطار الأوسع نطاقا لمهمة المنظمة المستفيدة، وهي في هذه الحالة هيئة الجمارك. وعندما تسنح هذه الفرص، ينبغي بذل الجهود للاستفادة منها في مجال التكيف المؤسسي في الأجل الأطول.

(٤) ينبغي لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها أن يواصل التركيز على مسألة الاتساق مع السياسات الاقتصادية الحكومية وعلى التكامل السليم مع البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمثل الأخذ بالنسخة المصححة رقم ٣ من النظام الآلي (ASYCUDA++) بدلا من النسخة المصححة رقم ٢ تحديا لأنه يتطلب إجراء اصلاحات متعمقة في البلدان المتلقية، بما في ذلك الهيئات الأخرى خلاف هيئات الجمارك. وتبعاً لذلك، تكون الاشتراطات المسبقة لتركيب النظام أشد صرامة. وفي ضوء ما تقدم، ينبغي تعزيز التعاون بين الأونكتاد والمؤسسات الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

(٥) ويحتاج الأمر الآن الى تعديل السياسات والاجراءات الادارية الأساسية كيما تواجه الواقع الجديد، كما يحتاج الأمر الى إيلاء المزيد من الاهتمام للمجالات الحاسمة مثل البرمجيات السليمة، والتدريب الملائم، والوثائق المستوفاة، والدعم الذي يمكن للمستخدمين الاعتماد عليه. وينبغي للبرنامج أن يضع علامات مميزة لتحديد الوقت الذي يستغرقه الرد على طلبات المستخدمين للحصول على المعلومات أو الايضاحات أو المساعدة. وينبغي تعزيز تنسيق ورصد البرنامج؛ وبهذا الصدد، ينبغي تعيين منسق يساعد مدير برنامج النظام الآلي في مهامه الإشرافية، وتسند اليه المسؤولية عما يلي: '١' الاتصالات اليومية الأفقية والرأسية والتنسيق على المستويات المركزي والاقليمي والقطري؛ '٢' ورصد تنفيذ خطة عمل كل مشروع؛ '٣' وادارة مكتب خدمات مركزي/خط ساخن للاستفسارات ينبغي للبرنامج إنشاؤه لتقديم الدعم الفعال الى مستخدمي النظام.

(٦) ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للاتصالات مع المانحين والمستفيدين. وفي الوقت نفسه، هناك الكثير من الحجج المنادية باستئناف إصدار الرسالة الإخبارية (التي توقف صدورها منذ حوالي ثلاث سنوات) لتقديم

المعلومات عن التطورات، ومناقشة المشاكل المشتركة والعمل، بوجه عام، بمثابة وصلة بين الفريق المركزي في جنيف ومراكز الدعم الاقليمية/دون الاقليمية وهيئات الجمارك.

(٧) ينبغي أن يقوم البرنامج على الفور بإنشاء نظام آلي، وأن يجتهد في الحفاظ على هذا النظام، لتعقب التقدم الذي تحرزه البلدان المتعاملة معه ولرصد كفاءة نتائج المشاريع، كيما يستند تقييم الكفاءة الى نتائج موضوعية. وينبغي أن تُفحص الافتراضات السابقة فحصا دقيقا لتبيُّن صلاحيتها في المستقبل، كيما يتسنى إعداد التصميم الملائم لوثيقة المشروع لأي بلد يأخذ ببرنامج ASYCUDA++ وتحديد التدابير المؤقتة التي ستطبقها البلدان الأخرى. وينبغي أن يعتمد البرنامج نهج "التخطيط الاستكشافي المنحى"[٤] الذي يتضمن الاستعراض المنتظم للافتراضات مع تطور المشروع، خاصة في الحالات التي قد لا تشكل فيها الافتراضات السابقة، سوى مؤشرات مبهمة للعمل المقبل نظرا للقدر الكبير من عدم اليقين الذي يكتنفها.

## الحواشي

(١) يشير مصطلح "البرنامج" في هذا التقرير، الى برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

(٢) بيان أُلقي في ندوة نظمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ٧-٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(٣) أعرب عن هذا القلق عدد كبير من مستخدمي النظام، ولا سيَّما بلدان آسيا/المحيط الهادئ والمجتمع الكاريبي.

(٤) "Discovery-driven Planning", Gunther McGrath R. and MacMillan I.C., Harvard Business Review, July-August 1995.

# المرفق

## برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها:
## حالة التنفيذ

| البلد | النسخة المصححة | مشروع مستكمل | مشروع جار | مشروع لم ينفذ/مقترح ١ |
|---|---|---|---|---|
| | تم تشغيلها/تم تركيبها/ جار تركيبها | تاريخ الانتهاء | | |
| ألبانيا | | | | x |
| أنغيلا | ٢,٦ | | x | |
| أنتيغوا/بربودا | ٢,٦ | | x | |
| أرمينيا | ++ | | x | |
| آروبا | ٢,٥١ | ١٩٩٥ | | |
| بنغلاديش | ٢,٦ | ١٩٩٤ | | |
| بربادوس | ٢,٦/٢,٥١ | ١٩٩٣ | | |
| بليز | ٢,٦ | | x | |
| بنن | ٢,٦/٢,٥١ | ١٩٩٣ | | |
| بوتان | | | | x |
| جزر فيرجين البريطانية | ٢,٦ | | x | |
| بوركينا فاصو | ٢,٦ | | x | |
| بوروندي | ٢,٦/٢,٥١ | ١٩٩٣ | | |
| الرأس الأخضر ٣,٢ | ٢,٦/٢,٥ | ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩٢ | | x |
| جمهورية افريقيا الوسطى | ٢,٦/٢,٥ | ١٩٩٢ | | |
| كولومبيا ٣,٢ | ٢,٦/٢,٥١ | ١٩٩٤ | x | |
| جزر القمر | ٢,٦/٢,٥ | ١٩٩٣ | | |
| كوبا | ٢,٦ | | x | |
| دومينيكا ٢ | | ١٩٨٩، ١٩٩٣ | | |
| جيبوتي | | | | x |
| السلفادور ٢ | ٢,٦/٢,٥١ | ١٩٩٣ | x | |
| غامبيا | ٢,٦ | | x | |
| جورجيا | ++ | | x | |
| غانا | ٢,٦ | ١٩٩٣ | | |
| جبل طارق | ٢,٦ | ١٩٩٣ | | |
| غرينادا | | | x | |

١- مشاريع يجري التفاوض بشأنها أو في طريقها الى الاعتماد.
٢- أكثر من مشروع واحد للنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها.
٣- مشاريع زودت بالنسخة المصححة رقم ٢ ويجري النظر في تزويدها بالنسخة المصححة رقم ٣.

المرفق (تابع)
برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها:
حالة التنفيذ

| البلد | النسخة المصححة | مشروع مستكمل | مشروع جار | مشروع لم ينفذ/مقترح ١ |
|---|---|---|---|---|
| | تم تشغيلها/تمر تركيبها/ جار تركيبها | تاريخ الانتهاء | | |
| غواتيمالا ٣ | ٢,٥١ | | x | |
| غينيا | ٢,٦ | | x | |
| غينيا - بيساو | ٢,٦ | | x | |
| غيانا | ٢,٦ | | x | |
| هايتي ٢ | ٢,٣١ | ١٩٩٣ | | x |
| هندوراس ٢ | ٢,٦/٢,٥١ | ١٩٩٣ | x | |
| هنغاريا | ++ | | x | |
| جمهورية ايران الاسلامية | | | | x |
| لبنان | ++ | | x | |
| مدغشقر ٢، ٣ | ٢,٥ | ١٩٩٤ | x | |
| ملديف | ٢,٦/٢,٥١ | ١٩٩٤ | | |
| مالي | ٢,٦ | | x | |
| مالطة | ٢,٦ | ١٩٩٥ | | |
| موريتانيا ٢، ٣ | ٢,٦ | ١٩٩١ | | x |
| موريشيوس | ٢,٦/٢,٥١ | | x | |
| منغوليا | ٢,٦ | | x | |
| مونسيرات | ٢,٦ | | x | |
| موزامبيق | ٢,٥١ | | x | |
| ناميبيا | ٢,٦ | | x | |
| نيبال | | | | x |
| جزر الأنتيل الهولندية | ٢,٦/٢,٥١ | ١٩٩٥ | | |
| نيكاراغوا | ٢,٦ | | x | |
| النيجر | ٢,٥ | ١٩٩٣ | | |
| باكستان | | ١٩٩٣ | | |
| بنما ٢ | ٢,٦/٢,٥١ | ١٩٩١ | x | |
| بابوا غينيا الجديدة ٣ | ٢,٦ | ١٩٩٥ | | |
| بيرو | | | x | |
| الفلبين | ++ | | x | |

١- مشاريع يجري التفاوض بشأنها أو في طريقها الى الاعتماد.
٢- أكثر من مشروع واحد للنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها.
٣- مشاريع زودت بالنسخة المصححة رقم ٢ ويجري النظر في تزويدها بالنسخة المصححة رقم ٣.

المرفق (تابع)
برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها:
حالة التنفيذ

| البلد | النسخة المصححة | مشروع مستكمل | مشروع جار | مشروع لم ينفذ/مقترح ١ |
|---|---|---|---|---|
| | تم تشغيلها/تم تركيبها/ جار تركيبها | تاريخ الانتهاء | | |
| رومانيا | ++ | | x | |
| رواندا ٢، ٣ | ٢,٦/٢,٥١ | ١٩٩٤ | x | |
| سلوفاكيا | ++ | | x | |
| سانت كيتس ونيفيس | ٢,٦ | | x | |
| سانت لوسيا | ٢,٦ | | x | |
| سانت فينسنت وجزر غرينادين | ٢,٦ | | x | |
| سان تومي وبرنسيبي | ٢,٦ | | x | |
| سري لانكا | ٢,٦ | | x | |
| السودان | ٢,٦/٢,٥١ | ١٩٩٥ | | |
| عمان | | | | x |
| سورينام | ٢,٦ | | x | |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | ٢,٦ | | x | |
| توغو ٣ | ٢,٤ | ١٩٩٣ | | |
| ترينيداد وتوباغو | ٢,٦ | | x | |
| جزر ترك وكيكوس | ٢,٦ | | x | |
| فنزويلا | | | x | |
| فييت نام | ٢,٦ | | x | |
| اليمن | | | | x |
| زائير ٢ | ٢,٥ | ١٩٩٢/١٩٩٠ | | |
| زامبيا | | | | x |
| زمبابوي | ٢,٦ | ١٩٩٥ | | |

١- مشاريع يجري التفاوض بشأنها أو في طريقها الى الاعتماد.
٢- أكثر من مشروع واحد للنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها.
٣- مشاريع زودت بالنسخة المصححة رقم ٢ ويجري النظر في تزويدها بالنسخة المصححة رقم ٣.

المرفق (تابع)
برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها:
حالة التنفيذ

| المنطقة | مشروع جار | مشروع مستكمل | مركز الدعم | مشروع لم ينفذ/مقترح |
|---|---|---|---|---|
| | | تاريخ الانتهاء | | |
| مشروع أمريكا الوسطى (غواتيمالا سيتي) | | ١٩٩٤ | | |
| السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (لوساكا) | x | | ٣ | |
| مشروع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا (لومي، توغو) | x | | | |
| مشروع مشترك بين البلدان خاص بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (كوالالمبور) | x | | ١ | |
| مشروع دون اقليمي لمنطقة الكاريبي (CAR/94/004) | x | | ٣ | |
| التوسع في التجارة فيما بين البلدان العربية، المنطقة العربية | | | | x |
| اقتراح بإنشاء مركز دعم اقليمي في بلدين من بلدان كمنولث الدول المستقلة | | | | x |
| مشروع دون اقليمي لمنطقة المحيط الهادئ | | | | x |
| مركز جديد في أمريكا الوسطى | | | | x |
| مركز جديد في أوروبا الشرقية | | | | x |